تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2019.

Analysis of The Dynamic relationship Between Public Expenditure And Economic Growth In Algeria during the period 2001-2019.

د.بوبكر محمد [1]، مكاوي هجيرة[2]

BOUBEKEUR Mohamed[1], MEKKAOUI Hadjira[2]

[1] استاذ محاضر أ، المركز الجامعي نور البشير البيض، aboubakeur_mohamed@yahoo.fr

[2] طالبة دكتوراه، المركز الجامعي نور البشير البيض، mekkaoui.hajira@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول: 2021/06/19 تاريخ النشر: 30 /2021/06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسان واختبار السببية لجرانجر، حيث أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. توصلت الدراسة إلى وجود سببية قصيرة المدى ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الى نفقات التجهيز. اي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يدفع السلطات العامة الى التوسع في الانفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع قانون فاجنر (1892).

كلمات مفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، العلاقة السببية، الجزائر.

تصنيفات JEL : H5; O40.

Abstract:

This paper examines the relationship between Public Expenditure and Economic Growth In Algeria during the period 2001-2019 by using Johansen Co-integration Test and Granger Causality Test, As a result, Johansen test showed a co-integration relationship between the variables at the level of 5% significance. The study also indicate that there is a Short-term causality from GDP to equipment expenditure but not the other way around. That is, an increase in the GDP leads to an increase in aggregate demand, which is what pushes the public authorities to expand public spending to stimulate economic growth, which is in accordance with the Wagner Act (1892).

Keywords: Public Expenditure; Economic Growth; Causality; Algeria.

Jel Classification Codes: H5, O40.

المؤلف المرسل: د/بوبكر محمد، **الإيميل**: aboubakeur_mohamed@yahoo.fr.

1. مقدمة:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تنصب في مجملها إلى تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية، وتختلف أهدافها من بلد لآخر وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة، ففي الدول المتقدمة تستخدم السياسة المالية كآلية لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي، بينما تستخدم في الدول النامية كوسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

وتعد النفقات العامة إحدى الأدوات الهامة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي.

ومع مطلع الألفية الثالثة وتحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، قامت الحكومة بصياغة سياسة اقتصادية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات إيجابية في النمو الاقتصادي؛ حيث اعتمدت سياسة مالية توسعية تم تجسيدها من خلال تبني عدة برامج تنموية خماسية.

وانطلاقا مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وبناء على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتمكن أهميتها في:

- ✓ تحديد المفاهيم الأساسية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي؛

- ✓ التعرف على برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ إبراز طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

2. الأدبيات النظرية للدراسة.

2.1. النفقات العامة.

لقد ازدادت أهمية النفقات العامة مع تعاظم دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت تعد من الأدوات الأساسية في توجيه السياسة المالية ومنه تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ولهذا سنحاول التطرق باختصار إلى المفاهيم الأساسية للنفقات العامة.

أ. **تعريف النفقات العامة:** تعرف النفقات العامة على أنها مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها القطاع العام بقصد تحقيق منفعة عامة (الأنصاري ، 2017، صفحة 20)؛ كما تعرف بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة (محرزي، 2010، صفحة 55).

ويتضح لنا من التعريفين السابقين ان للنفقة العامة مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- مبلغ نقدي؛
- تصدر من شخص عام؛
- تهدف الى تحقيق منفعة عامة.

ب. **تقسيم النفقات العامة:**

لقد أدى تزايد دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة بالباحثين الاقتصاديين إلى الاهتمام بتقسيم النفقات العامة وهذا نظرا لتنوعها واختلاف آثارها، وتقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- **حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية):**

فالنفقات الحقيقية هي تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرفق العام، أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات بل عبارة عن تحويل مبالغ مالية من فئة الى أخرى (أمجد و عقله، 2011، الصفحات 83-84).

- **حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية ونفقات غير عادية):** ويطلق على النفقات العادية نفقات تسييريه فهي تلك الأموال التي تستخدمها الدولة لتسيير شؤون الإدارة وتسديد أجور الموظفين وكل ما تحتاج إليه من سلع لإشباع الحاجات الجارية، أما النفقات غير العادية أو ما تسمى بنفقات استثمارية أو رأسمالية، وهي التي تستخدم في شق الأراضي ومد السكك الحديدية وإصلاح الأراضي...الخ (الأنصاري ، 2017، الصفحات 27-28).

✓ **حسب وظائف الدولة:** تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تؤديها الدولة المعاصرة، وتتمثل الوظائف الأساسية للدولة في: الوظيفة الإدارية، الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية، وبذلك تكون هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي (السيد، 1993، الصفحات 78-80):

✓ **النفقات الإدارية للدولة:** وهي تلك النفقات التي ترتبط بتسيير المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول ان هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

✓ **النفقات الاجتماعية للدولة:** يرتبط هذا النوع من النفقات بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

✓ **النفقات الاقتصادية للدولة:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء...الخ.

ويقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، حيث تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وتتمثل في: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ تخصيصات السلطات العمومية؛ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ التدخلات العمومية، بينما يتم توزيع نفقات التجهيز حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتتفرع إلى ثلاثة أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ النفقات الأخرى برأسمال.

ت. **ظاهرة تزايد النفقات العامة:**

يعتبر الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر "A. WAGNER" أول من لاحظ وشخص ظاهرة تزايد النفقات العامة سنة 1892(John & George , 2005)، اذ يشير قانون فاجنر الى انه:"كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، بمعنى اخر فإن نسبة النفقات العامة في الناتج الوطني تميل الى الزيادة بنسبة أكبر من الناتج الوطني" (عادل فليح، 2008). ويعود زيادة النفقات العامة حسب فاجنر الى ثلاثة أسباب وتتمثل فيما يلي (الغالبي ، 2011، صفحة 125) :

- ✓ ان الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي؛
- ✓ من نتائج التنمية الاقتصادية تؤدي الى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم مما يؤدي الى ارتفاع الإنفاق الحكومي؛
- ✓ التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

3. النمو الاقتصادي.

أ. **تعريف النمو الاقتصادي:**

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا" (هوشيار، 2005، صفحة 347). كذلك يعرف بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة مما يترتب عنه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ومن هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي (عجمية و ناصف، 2002، صفحة 60) :

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد– معدل التضخم

أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

ب. أنواع النمو الاقتصادي: يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي (بدر شحدة، 2012، صفحة 09):

- **النمو التلقائي**: يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي ويكون للدولة في هذه الحالة دورا مساعدا ومكملا للسوق.
- **النمو العابر**: يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة تكون خارجية ويتميز بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النوع تتميز به معظم البلدان النامية.
- **النمو المخطط** ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. الدراسات التجريبية السابقة.

لقد تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وفيما يلي سنقوم بعرض موجز لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

– دراسة (Sinha, D، 1998) تحت عنوان Economic growth and government expenditure in China، حاولت هذه الورقة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1960-1992، وهذا باستخدام تقنيات قياسية وإجراء اختبارات السببية

لجرانجر، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين، وان هناك سببية في اتجاه واحد أي من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

– دراسة (KOLLURI , PANIK, & Wahab, 2000) تحت عنوان Government expenditure and economic growth: evidence from G7 countries ، حاولت هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ثمانية بلدان من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهي: كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة وألمانيا باستعمال بيانات سنوية للفترة 1960-1993، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين.

– دراسة (Loto، 2011)تحت عنوان Impact of government sectoral expenditure on economic growth، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا للفترة الممتدة بين 1970-2008 باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين.

– دراسة (لينا ربحي غانم ، 2016) الموسومة بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، هدفت هذه الدراسة استقصاء أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014)، وقد اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية في الأجلين القصير والطويل وان الإنفاق الحكومي الكلي له أثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح لنا أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب من بينها الحدود الزمنية والمكانية.

5. برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000–2019).

يعود تبني الحكومة الى البرامج الانفاق العام خلال الفترة 2000-2019 الى الارتفاع الحاد في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية (حاكمي و الشارف، 2015، صفحة 135)، وفيما نقوم بعرض البرامج التنموية.

1.5 برنامج الانعاش الاقتصادي:

أ. تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي(2001–2004): هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات، وقد أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، ويستهدف هذا البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و 6% ؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة (بوفليج، 2013، صفحة 46).

ب. مضمونه: يتضمن هذا البرنامج ما يلي:

الجدول رقم 01: الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

أنشطة البرامج	دعم الاصلاحات	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الاشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	66	113	210	88
نسبة مئوية	%8.95	%12.38	%21.52	%40	%17.14

المصدر: (بنك الجزائر، 2020)

ت. **أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي** :يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية (سعودي و بن العارية ، 2019، صفحة 104):

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛
- ✓ إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير المنشآت الصحية؛
- ✓ تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- ✓ إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- ✓ توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- ✓ توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- ✓ تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- ✓ تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.

ث. **نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي**: لقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث -تعدى نسبة 5 % خلال سنتي 2004 و 200 ، بالتزامن مع التحكم في التضخم، وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار الى حوالي 6000مليار دينار، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة. ولقد رافقت برنامج

الإنعاش الاقتصادي ألف المنجزات لخدمة المواطنين، في مجال الصحة والمياه والتنمية الريفية وشتى المجالات (رزيق و عقون ، 2017، صفحة 280):

- ✓ تم انجاز ما يقارب 700 مدرسة أساسية، و 300ثانوية، ومضاعفة القدرة الاستقبالية للجامعات؛
- ✓ بناء واصلاح ما يقارب 14000 كلم من الطرقات؛
- ✓ بناء 800.000 سكن، وأخيرا وصل نحو 470000 منزل بشبكة التزويد بالغاز، وادخال الكهرباء الى قرابة 240.00 منزل في المناطق الريفية.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009).

أ. **تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)**: يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية؛ شهدت 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر ب 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات قدرها 4203 مليار دج ،ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار (سعودي و بن العارية ، 2019، صفحة 104).

ب. مضمونه:

الجدول رقم 02: توزيع برنامج دعم النمو(2005-2009).

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشأت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	50	1.1
مجموع البرنامج 2005–2009	**4202.7**	**100**

المصدر: (بوابة الوزير الاول، 2009، صفحة 02)

ت. أهدافه: لقد تضمن البرنامج عدة مشاريع لتحقيق الأهداف التالية (معيزي ، 2018، صفحة 278):

- ✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين الخدمة العمومية وتحديثها؛
- ✓ مواصلة تطوير الهياكل التحتية الاساسية التي تم تجسيدها في مخطط الانعاش؛
- ✓ اعادة التوازن الاقليمي بتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها؛
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية، انطلاقا من الاهتمام بتنمية القطاعات الانتاجية والخدماتية الحيوية.

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

أ.**تقديم البرنامج** :يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت وقتذاك. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية من النفقات العمومية 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار) ، وهو ما يشمل شقيين اثنين هما (رزيق و عقون ، 2017، صفحة 283) :

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار) ؛
- ✓ اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).

ب. **أهداف وخصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)** :يهدف إلى (سعودي و بن العارية ، 2019، صفحة 106):

- ✓ تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
- ✓ دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛
- ✓ فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم وتحسين المستوى الصحي للسكان؛
- ✓ دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- ✓ مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه واستكمال المشاريع الجارية؛
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛

- ✓ النهوض بالاقتصاد المعرفي، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطوير البحث العلمي؛
- ✓ تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه الإداري والقانوني والقضائي؛
- ✓ تحسين المحيط المالي للمؤسسة ومواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

ت. الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو:

الجدول رقم 03: المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة.

المشاريع	المبلغ (مليار دولار)	النسبة %
تحسين التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشأت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	3	1.05
المجموع	**286**	**100**

المصدر: (بنك الجزائر، 2020)

البرنامج الخماسي (2015–2019): بتحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الاخيرة لوصول احتياطي الصرف إلى178.93 مليار دج سنة 2014 ، وتسجيل 4% معدّل نمو اقتصادي متوسط على طول الفترة 2010-2014 عزمت الحكومة على مواصلة توسيع وانجاز مشاريع البنى التحتية ببرمجتها المشروع الخماسي2015-2019 الذي رُصِد له مبلغ مالي قدره 21000 دج أُولِيَ فيه البنى التحتية الاقتصادية اهتماما بالغا بتخصيصه لها 4300 مليار دج، وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمي (سعودي و بن العارية ، 2019، صفحة 108).

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق مجموعة من الاهداف (بن لشهب و قرومي، 2018، صفحة 78):

- ✓ العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ استحداث مناصب شغل؛
- ✓ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ✓ ترقية ودعم الانشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ✓ عصرنة الادارة ومكافحة البيروقراطية؛
- ✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

6. الطريقة والأدوات المستخدمة:

أ. صياغة النموذج:

إن التحليل القياسي مستمد من استعمال تقنيات الاقتصاد القياسي والذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية والفروض والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية. وبهذا سنقوم ببناء نموذج قياسي لمحاولة دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة الممتدة (2001-2019).

ب. متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ويرمز لها بالرمزLnGDP؛

المتغيرات المستقلة:

- ✓ لوغاريتم نفقات التجهيز ويرمز لها بالرمز LnEE؛
- ✓ لوغاريتم نفقات التسيير ويرمز لها بالرمز LnOE.

ت. مصادر البيانات: استمدت معطيات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي WORLD BANK) (DATA أما نفقات التسيير والتجهيز تم اخذهما من قوانين المالية.

7. النتائج ومناقشتها:

أ. دراسة الاستقرارية:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قمنا بإجراء اختبار ديكي فولر المطور ADF ، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة:

الجدول رقم 04: نتائج اختبارات جذر الوحدة.

عند المستوى					بعد إجراء الفرق الأول		
		LNGDP	LNEE	LNOE	d(LNGDP)	d(LNEE)	d(LNOE)
With Constant	t-Statistic	-1.6787	-2.0566	-1.1236	-3.5902	-5.2529	-3.7708
	Prob.	*0.4254*	*0.2625*	*0.6839*	*0.0171*	*0.0006*	*0.0119*
		n0	n0	n0	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.7397	-2.4389	-0.8885	-4.2929	-5.3280	-4.1784
	Prob.	*0.9540*	*0.3504*	*0.9365*	*0.0168*	*0.0025*	*0.0207*
		n0	n0	n0	**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.3767	2.1202	3.0623	-2.1169	-4.2898	-2.5029
	Prob.	*0.9999*	*0.9886*	*0.9985*	*0.0362*	*0.0002*	*0.0156*
		n0	n0	n0	**	***	**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

بعد إجراء اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور تبين ان المتغيرات استقرت بعد الفرق الاول، وبالتالي فان المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهو ما يشير الى احتمال وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات وهذا ما سنكتشفه باختبار جوهانسون.

ب. **تحديد فترات الابطاء المثلى:** من أجل تحديد درجة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على المعايير التالية:

الجدول رقم 05: نتائج تحديد فترات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDP LNEE LNOE
Exogenous variables: C
Sample: 2000 2019
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.488361	NA	0.000105	-0.645689	-0.498652	-0.631074
1	50.54461	64.32132*	2.21e-06*	-4.534660	-3.946509*	-4.476196
2	60.45963	11.66474	2.26e-06	-4.642310	-3.613046	-4.539999
3	70.19522	8.017544	2.98e-06	-4.728850*	-3.258473	-4.582692*

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

وتشير النتائج الموجودة في الجدول أعلاه الى درجة الابطاء المثلى حيث سنعتمد على معيار Schwarz information criterion والتي اعطتنا الدرجة الاولى، وسنعتمد على هذه النتيجة عند اجراء اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية.

ت. **اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة وفق طريقة جوهانسون:**

بعد اجراء اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور تبين ان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة بعد اخذ الفرق الاول، أي انها متكاملة من نفس الدرجة (1) مما يعني احتمال وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات، وهو ما سنكتشفه باستخدام اختبار جوهانسون والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون.

Sample (adjusted): 2002 2019 Included observations: 18 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: LNGDP LNEE LNOE Lags interval (in first differences): 1 to 1 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.739110	38.12195	29.79707	0.0044
At most 1	0.432235	13.93615	15.49471	0.0847
At most 2	0.187942	3.747296	3.841466	0.0529

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة (38.12) اكبر تماما من القيمة الحرجة (29.79) وبالتالي نرفض الفرضية العديمة أي عدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة تكامل مشترك. وهذا ما تأكده قيمة الاحتمال التي هي أصغر تماما 0.05، وتشير هذه النتائج الى وجود توليفة خطية ساكنة، اذا هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات.

ث. اختبار سببية جرانجر

سنحاول من خلال هذا الاختبار معرفة اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يعتبر هذا أمر ضروري من اجل ابراز العلاقة الموجودة بين هاته المتغيرات، ويتطلب هذا الاختبار توفر شرط الاستقرارية بينهما وهو شرط محقق. وتصاغ الفرضيات كالتالي:

الفرضية العديمة H_0: عدم وجود سببية بين المتغيرات، ويتم قبولها اذا كانت F^* المحسوبة أصغر من F المجدولة؛

الفرضية البديلة H_1 : وجود سببية بين المتغيرات، ويتم قبولها اذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F المجدولة.

اختبار السببية بين الناتج المحلي الاجمالي ونفقات التسيير: يشير الجدول الموالي الى نتائج اختبار سببية لجرانجر

الجدول رقم 07: نتائج اختبار سببية جرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 2000 2019 Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNOE does not Granger Cause LNGDP	19	0.02498	0.8764
LNGDP does not Granger Cause LNOE		3.28306	0.0888

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

نلاحظ من الجدول اعلاه ان القيمة الاحتمالية اكبر من معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العديمة والتي تقضي بعدم وجود سببية قصيرة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ونفقات التسيير.

اختبار سببية جرانجر بين الناتج المحلي الاجمالي ونفقات التجهيز:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار سببية جرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 2000 2019 Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNGDP does not Granger Cause LNEE	19	10.4757	0.0052
LNEE does not Granger Cause LNGDP		0.03658	0.8507

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

بما أن القيمة الاحتمالية للاختبار 0.0052أقل من معنوية 0.05 إذا نرفض الفريضة العديمة ونقول توجد سببية قصيرة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز في اتجاه واحد؛ أي أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يدفع السلطات العامة الى التوسع في الانفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع قانون فاجنر(1892)، والذي مفاده انه كلما حقق مجتمع معين

معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الانفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي وهذا تحت تأثير التصنيع.

8. الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، حيث سعت الحكومة من خلال تبنيها للبرامج الخماسية إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من تحقيق معدلات إيجابية خلال الفترة المدروسة إلا أن تمويل هذه البرامج يبقى رهين متغيرات خارجية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- تعد النفقات العامة إحدى الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية؛
- ان اتباع سياسة مالية توسعية وتبني البرامج التنموية الخماسية من طرف الحكومة الجزائرية ساهم في تحقيق معدلات نمو إيجابية، خاصة أثناء فترة دعم النمو الاقتصادي أين استطاعت الحكومة أن تحقق مؤشرات إيجابية، إلا أنه بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات في نهاية 2014 أدى إلى تراجع الإنفاق الحكومي حيث باشرت الحكومة في تجميد مختلف المشاريع ولم تبقي سوء المشاريع ذات أهمية كبرى من بينها التعليم، الصحة، الري؛
- تشير نتائج ديكي فولر المطور الى عدم وجود جذر الوحدة للمتغيرات وهذا بعد اخذ الفرق الاول، اي اصبحت السلاسل متكاملة من الدرجة I(1) ؛
- تشير نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لوجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي وجود توليفة خطية ساكنة أي أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للبحث؛
- فيما يتعلق باختبار السببية لجرانجر بين أنه لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي في الاتجاهين، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية فنفقات التسيير هي موجهة لتسيير

المرفق العام، ولهذا ينبغي على السلطات العامة أن تخفف من هذه النفقات فهي تعتبر عبء على الميزانية العامة للدولة وبالتالي نرفض الفرضية الثانية للبحث؛

❖ اما فيما يتعلق باختبار السببية لجرانجر بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي فتبين أنه توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد، حيث ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة التوسع في النفقات العمومية.

ومن الاقتراحات المقدمة في هذه الدراسة أنه ينبغي على الدولة أن تحدد المعوقات التي تقف أمام سياسة الانفاق العام وكذلك التوجه نحو توظيف سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي، وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية.

قائمة المراجع:

- العلي عادل فليح. (2008). *مالية الدولة*. الأردن: دار زهران.
- .القاهرة: دار النهضة العربية .*المالية العامة* .(1993) .السيد, ع
- بدر شحدة, س .(2012) .تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010 .*رسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد* .كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, فلسطين.
- بلال صلاح الأنصاري . (2017). *مبادئ واقتصاديات المالية العامة*. مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- بنك الجزائر. (2020). تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz
- بوابة الوزير الاول .(2009) .*البرنامج التكميلي لدعم النمو*.
- حاكمي, بوحفص,.و الشارف, بن عطية سفيان .(2015) .دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة في ظل تقلبات اسعار النفط دراسة حالة الجزائر .*مجلة دفاتر بوادكس* Récupéré sur . https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/195
- حمزة بن لشهب ، و حميد قرومي. (2018). دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000-2017). *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 04*(01).
- عبد الصمد سعودي ، و أحمد بن العارية . (2019). برامج الاستثمارات العمومية كألية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، ، ، ص 104. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال*(04).
- عبد المهدي أمجد ، و محمود يوسف عقله. (2011). *دراسة في المالية العامة*. عمان: مكتبة المجتمع العربي.

- كريم سالم حسين الغالبي . (2011). الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010) :تحليل قياسي. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 25*.
- كمال رزيق، و عبد السلام عقون . (2017). مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، 11*.
- لينا ربحي غانم . (2016). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014. *رسالة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في كلية الاقتصاد*. جامعة اليرموك، الأردن.
- محمد عباس محرزي. (2010). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد عبد العزيز عجمية، و ايمان عطية ناصف. (2002). *التنمية الإقتصادية*. مصر: قسم الاقتصاد.
- معروف هوشيار. (2005). *تحليل الاقتصاد الكلي* . الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- معيزي , ق .(2018) .دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة-2001 (2014)، .*مجلة الابحاث الاقتصادية*.(18)
- نبيل بوفليج. (2013). دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر. *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية*(09).
- John , L., & George , V. (2005). Government Expenditure And Economic Growth: evidence from trivariate causality testing. *Journal of applied economics*, 126.
- KOLLURI , B., PANIK, M., & Wahab, M. (2000). Government expenditure and economic growth: evidence from G7 countries. *Taylor & Francis.* Applied Economics.
- Loto, M. (2011). Impact of government sectoral expenditure on economic growth. *Journal of Economics and international Finance*. Récupéré sur academicjournals.org
- Sinha, D . (1998). *Economic growth and government expenditure in China.* mpra.ub.uni-muenchen.de.